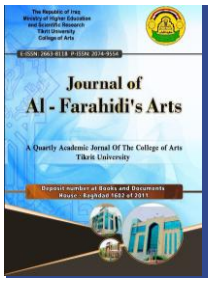

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Update Experience in Brazil

تجربة التحديث في البرازيل

[*] Prof. Dr. Baydaa Mahmoud Ahmed
[1] Asst. Prof. Dr. Maria Hassan Moghtaz
[*] Department of History, College of Arts, Mustansiriyah University
[1] Department of History, College of Basic Education, Mustansiriyah University
[*], [1] Baghdad, Iraq

(*) أ. د. بيداء محمود أحمد
(1) أ. م. د. ماريا حسن مغتاظ
(*) قسم التأريخ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية
(1) قسم التاريخ، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية
(*)، (1) بغداد، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.5.8 Conference (9th) No (5) September (2024) P (98-110)

ABSTRACT

The modernization experience in Brazil refers to the economic and social transformations that the country has undergone, especially in the second half of the twentieth century. The modernization process in Brazil began after World War II when the government moved towards rapid industrialization through strategies aimed at reducing dependence on agriculture, on which Brazil had traditionally depended.

الملخص

تجربة التحديث في البرازيل تشير إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، خصوصًا في النصف الثاني من القرن العشرين. بدأت عملية التحديث في البرازيل بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتجهت الحكومة نحو التصنيع السريع من خلال استراتيجيات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الزراعة، التي كانت تعتمد عليها البرازيل تقليديًا.

KEYWORDS

Economic Component, Political Component, Brazil, Modernization, Development Experience

الكلمات المفتاحية

المقوم الاقتصادي، المقوم السياسي، البرازيل، التحديث، التجربة التنموية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

تطرح التجارب العالمية الناجحة في التحديث، نماذج متنوعة، لا تستقر عند التجارب في اوروبا واسيا فقط، وانما تتجاوزها الى امريكا الجنوبية وافريقيا. وكل تجربة من تجارب هذه الدول انما بها خصوصية، ويمكن ان تطرح انموذجاً قابل للأعمام يمكن الاستفادة منه لباقي الدول النامية.

في هذا البحث، ستتم الاشارة إلى تجربة التحديث في البرازيل بوصفها من الدول التي اخذت ترفع من حضور مكانتها في المجتمع الدولي في العقود الاخيرة، على نحو قابل للملاحظة، حتى وصلت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لان تصبح عضوا فاعلا في واحدة من ابرز المجموعات الاقتصادية الدولية وهي تجمع بريكس الذي يضم فضلا عنها كل من الصين وروسيا الاتحادية والهند وجنوب افريقيا ومصر والامارات والسعودية وايران.

واذا كانت البرازيل قد حصلت على استقلالها بزمن مبكر منذ القرن التاسع عشر، الا ان عقودا من سيطرة الجيش على الحياة السياسية فيها اثر سلبا على اوضاعها الاقتصادية، ولم تهيا لها القيادة السياسية القادرة على انقاذ تراجعها الاقتصادي حتى خمسينات القرن الماضي عندما بدات اولى بوادر تجربتها في النهوض.

في هذا البحث سنتناول التجربة البرازيلية عبر مبحثين، الاول سيتناول المقومات الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية للبرازيل، فيما يتناول الثاني تجربة البرازيل في التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول: المقومات الجغر افية والتاريخية والسياسية والاقتصادية للبرازيل:

ان ادراك التجربة البرازيلية في التحديث، قد لا يتحقق، ما لم يتم التطرق اقلها من الناحية المنهجية، الى معطيات التاريخ، الجغرافية، السكان، والاقتصاد في هذه البلاد، وعلى النحو الاتي:-

اولا: المقومين الجغرافي والتاريخي:

تعد البرازيل احد دول امريكا اللاتينية[1]، الواقعة في شرق امريكا الجنوبية، تاريخياً، تظهر المؤشرات المتاحة ان ارض البرازيل استوطنها الانسان قبل نحو ٨٠٠٠ عام قبل الميلاد، وكان يطلق على السكان الاصليون اسم (التوبيس)، ويطلق على الارض بلاد أو ارض النخيل، الا انه لا توجد آثار لحضارات مهمة في هذا البلد، وفي مستهل القرن السادس عشر بدأت الرحلات البرتغالية لاستكشاف البرازيل، واستعمارها، وترافقها في ذلك منافسة اسبانية وفرنسية على استغلال هذه الارض، نظراً لحجم الموارد الكثيرة التي تم اكتشافها. واتجاه البرتغاليون إلى اقامة اول مستوطنة اوروبية – برتغالية على ارض البرازيل عام ١٥٤٩ ميلادي، ثم استمر العمل بانشاء المستعمرات لتنتشر على اجزاء اوسع من اراضي البرازيل، وهو ما ادخل البرتغاليون في عدة صراعات مع السكان الاصليون ومع الفرنسيون والاسبان والهولنديون ومنها الحرب البرتغالية-الهولندية بين عامي ١٦٣٠-١٦٤٩ التي حصلت في مواضع متفرقة في ارض البرازيل أو جوارها، نتيجة التنافس على استيطان اراضي امريكا الجنوبية والوسطى (**محمد الجابري** ، ١٩٨٩، **ص٥٩**.)

ويختلف الباحثون في أصل تسمية "البرازيل" وإن كان عدد من المصادر يرجع الاسم الى أصل برتغالي - أسباني لكلمة "براسيل" ذات الجذع الضخم والاحمر المتوهج، التي اخذ المستعمرون يقطعونها ويصدرونها إلى البرتغال وأوروبا (**العبودي**، ٢٠١٧، **ص٩-١٠**)

ويرجع آخرون الاسم الى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي وعُرفت باسم "هي برازيل Hy Brazil" والتي تعني "أرض العظمة والقوة والجمال"، وعلى هذا النحو جاء وصول البحارة والمستكشفين البرتغال إلى العالم الجديد بمثابة تحقيق حلم الوصول إلى تلك الجزر الخرافية التي طالما خلبت ألباب المغامرين. ويذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة بريس Bress" وتعني "المبارك" في الشعوب السلتية غرب أوربا)؛ ومن ثم فهذه البلاد أرض مباركة". وربما ترتبط هذه التسمية بأجواء الصراع مع

(١) تشمل قارة امريكا اللاتينية، مجموعتين من الدول: امريكا الجنوبية، وامريكا الوسطى والكاريبي، وتحددت تسميتها بكلمة لاتيني لانها ذات اغلبية تتكلم الاسبانية او البرتغالية وترجع اصولها اما إلى اسبانيا أو البرتغال.

العالم الإسلامي في نهايات العصور الوسطى حين كان البعد الديني حاضرا في حركة الكشوف الجغرافية؛ حتى إن البرتغال سرعان ما أطلقت على ما صار يُعرف لاحقا بالبرازيل اسم "جزيرة الصليب الحق" Ilha de Vera Cruz ثم "أرض الصليب المقدس" Terra de Santa Cruz (**العبودي، ٢٠١٧، ص٩-١٠**)

لقد عمل البرتغاليون على احداث تغيرات كبيرة في الارض البرازيلية، فمن جانب انشأوا المستعمرات الكثيرة، وجلبوا اعداد كبيرة من الافارقة ضمن منظومة الرق التي كانت معمول بها في حينه للقيام باعمال مختلفة، في حين تعرض اغلب السكان الاصليين إلى الابادة. وفي العام ١٨١٥ تغير وضع البرازيل السياسي من كونها مستعمرة إلى ربطها بعلاقات جديدة مع البرتغال بتأسيس ما عرف بأسم: المملكة المتحدة للبرتغال والبرازيل والغرب.

يتألف علم البرازيل من خلفية خضراء يرى البعض أنها ترمز للمقومات الزراعية والبيئة البكر للبرازيل يتوسطها معين أصفر اللون يجسد ماسة (يرى البعض أنها دلالة على الثروات المعدنية التي تضمها أرض البرازيل)، ويتوسط الماسة كرة سماوية زرقاء تضم ٢٧ نجما تمثل الولايات البرازيلية والمنطقة الفيدرالية للعاصمة)، وصممت هذه النجوم بنفس الطريقة التي تظهر بها المجموعات النجمية فوق سماء البرازيل. ويتوسط هذه الكرة الزرقاء وشاح أبيض يحمل شعار الدولة القائل : ORDEM E PROGRESSO أو "دولة القانون والرخاء" (عاطف معتمد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٣١)

وجغرافياً، تقع البرازيل بين دائرتي عرض: ٥ شمال خط الاستواء – و٣٣ جنوبه، وتقع عند خط طول ٤٥- ٧٤ غرب غرينتش، وهي تقع في ما كان يطلق عليه بالعالم الجديد، اي الامريكيتين، الواقعة بين المحيطين: الاطلسي شرقا والهادئ غرباً. وموقعها الجغرافي يتيح لها انفتاح كبير على المحيط الاطلسي.

وتبلغ مساحة البرازيل نحو ٨,٥١٤ مليون كم^{٢}، تطل على المحيط الاطلسي بساحل يبلغ طوله نحو ٧٤٩١ كم^{٢}، وحدودها البرية نحو ١٦,٨٨٥ الف كم^{٢}، تحاذيها دول: الارجنتين وبوليفيا وفنزويلا واورغواي وسورينام وبيرو وبارغواي وكويانا، وكويانا الفرنسية، وتوجد في البرازيل تنوع في التضاريس والمناخ، اضافة إلى موارد طبيعية كبيرة، مما يتيح لها تنوع طبيعي، يهيئ القاعدة لاطلاق عملية تنمية كبيرة-(**عبد العال، ٢٠١١، ص٢٤-٢٥**)

وسكانياً، بلغ عدد سكانها نحو ٩,٩٣ مليون نسمة عند اول احصاء سكاني عام ١٨٧٢، واستمر نمو السكان عند متوسط نسبة ٢,٩٪ بين عامي ١٩٤٠- ١٩٧٠، ثم ٢,٣٪ كمتوسط بين عامي ١٩٧٠- ١٩٩٠، ثم اخذ ينخفض المتوسط إلى ما نسبته ١,٥٪ بين عامي ١٩٩٠- ٢٠٠٥، ووصل عدد السكان إلى نحو ١٨٦,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، وينقسم السكان إلى اصول واثنيات متباينة، فنحو ٤٨,٤٣٪ ينتمون إلى الاصل البرتغالي الاوروبي الابيض، و ٤٣,٨٪ ملونون بنيون أو ذوو البشرة الداكنة، وهم نتاج تزاوج بين الاثنيات المختلفة وهي ظاهرة تمتاز بها امريكا اللاتينية عن سواها، حيث بلغ التسامح والتعايش مستوى تتزاوج فيها التكوينات الاثنية، وهنالك ٦,٨٤٪ من اصول افريقية سبق ان احضرهم البرتغاليون لاغراض مختلفة ضمن منظومة الرق والعبودية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وهنالك ٠,٥٨٪ من اصول اسيوية، و٠,٢٨٪ من السكان الذين يمثلون بقايا من سكان البرازيل الاصليين قبل الاحتلال البرتغالي، وهنالك ٠,٠٧٪ غير محددي الاثنية، ويعاني المجتمع البرازيلي من اشكالية التكوينات الطبقية. **(Jon S. Vincent, 2003, p: 1)**

ودينياً، فان المسيحية الكاثوليكية هي السائدة ونسبتها نحو ٧٣,٥٧٪ من عدد السكان، تليها نحو ١٥,٤١٪ بروتستانت، ونحو ١,٣٣٪ طوائف مسيحية اخرى، ٠,٣١٪ ديانات تقليدية (وثنية) افريقية، ونحو ٠,١٣٪ بوذية، ونحو ٠,٠٥٪ يهودية، ونحو ٠,٠٢٪ مسلمين، و٠,٠١٪ ديانات تقليدية بين السكان الاصليين، و ٧,٩٤٪ بلا دين محدد (William Jeynes, 2012, p: 405)

ثانيا: المقومين السياسي والاقتصادي:

في عام ١٨١٥ شهدت البرازيل نقلة مهمة في تاريخها السياسي حين قام الملك البرتغالي جون السادس بمنح البرازيل صفة المملكة السيادية، لكن مع بقائها في حالة من الاتحاد مع البرتغال. وفي عام ١٨٢٢ خطا الأمير

بيدرو دي ألكانترا الذي حكم مملكة البرازيل وصيا على عرش والده جون السادس خطوة تاريخية حين رفض عودة البرازيل مستعمرة تحت حكم البرتغال. وفي ٧ سبتمبر من ذلك العام أعلن بيدرو ألكانترا (الذي سيُعرف لاحقا باسم بيدرو (الأول) استقلال البرازيل، وصار أول إمبراطور للبلاد، وخاض حربا ضد البرتغال استمرت حتى ٨ مارس ١٨٢٧، وهو تاريخ استسلام آخر عسكري برتغالي في البرازيل(**عاطف معتمد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١**)

عاشت البرازيل واحدة من أهم وأطول فتراتها التاريخية تحت حكم الإمبراطور بيدرو الثاني (١٨٣١-١٨٨٩)، شهدت خلالها تنمية ملحوظة على المستويين العسكري والسياسي، وكذلك في التمثيل الانتخابي، وتم خلال هذه الفترة إبطال تجارة الرقيق (١٨٨٨)، وتزعم المتضررون من إلغاء الرق من قادة الجيش انقلابا عسكريا أطاح بالملكية عام ١٨٨٩، وأعلن قيام الجمهورية. بهذا الانقلاب العسكري دخلت البرازيل مرحلة طويلة وحرجة من تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وسيطر عليها كبار رجال تصدير البن، ولم تكتب لها النهاية إلا في عام ١٩٧٤، فعلى مدار تلك الفترة الطويلة تعاقبت الحكومات العسكرية الاستبدادية على حكم البلاد في فترة تراجعت فيها الحريات وفتحت فيها المعتقلات، وسقطت البلاد في حروب أهلية وأزمات اقتصادية.

وخلال تلك الفترة، يبرز اسم الزعيم البرازيلي غيتويلو فارغاس[1] الذي صعد إلى سدة الحكم مرتين الأولى من ١٩٣٠ وحتى ١٩٤٥، والثانية من ١٩٥١ وحتى ١٩٥٤(عاطف معتمد عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١).

ثم تولى الحكم (فيغو بريدو ١٥ اذار ١٩٧٩-١٥ اذار١٩٨٥) ذو الخلفية العسكرية، وشهدت البلاد في عهده استقرار سياسي واضح، ثم انتخب الرئيس (تانر نيفيز) في عام ١٩٨٤ وهو اول رئيس مدني في تاريخ البرازيل الحديث، الا ان توفي في السنة الاولى من حكمه، ليتولى الحكم الرئيس (خوزيه سارني ١٩٨٥-١٩٩٠)، وادار البلاد وفقاً للاتي: الوصول إلى هدف وضع البرازيل ضمن الدول الصناعية الكبرى، الا انه كان على حساب اهمال انشاء بنية تحتية مناسبة، واهمل ايضا معالجة اتساع نطاق الفقر، واهمل كذلك التاثير الكبير للمؤسسة العسكرية في الشان السياسي، وتصاعد التضخم ليصل إلى مستوى ٥٠٠٠٪ عن عام ١٩٨٤. وفي العام ١٩٩٠، تم انتخاب (فرناندو كلوردي ١٩٩٠-١٩٩٢) وعد اول تحول ديموقراطي في البرازيل لانه تم باقل ضغوط للمؤسسة العسكرية، وانتخب بعده (**انطونيو دا روتشا، ٢٠١٤، ص٢-٣.**)

استمرت البرازيل تحت الحكم العسكري لمدة طويلة (١ نيسان ١٩٦٤- ١٥ اذار ١٩٨٥)، وهو امر قاد إلى نتائج متعددة، قسم منها سلبي والقسم الاخر ايجابي، وكالاتي:

١. ان نموذجاً كهذا لا يمكنه ان يؤسس لحكم ديموقراطي، حتى ثمانينيات القرن العشرين عندما اخذ يتحول الحكم إلى المدنيين، لتبدأ البرازيل تجربتها الديموقراطية الحديثة.
٢. منع النظام السياسي حدوث تقلبات كبيرة في الشان السياسي الداخلي، لحين التحول إلى النظام الديموقراطي.
٣. اسس النظام السياسي لقاعدة صناعية متقدمة في البلاد، بعد الحرب العالمية الثانية ليستفاد من مزايا عديدة، ومنها: وفرة اليد العاملة، وسعة السوق الاستهلاكية، ووفرة الموارد الاولية، وامكانية فتح اسواق على دول العالم، خاصة في السلع التي تحتل فيها البرازيل مزايا نسبية، مثل المنتجات الزراعية، والالمنيوم واليورانيوم والسيارات وغيرها من السلع (المعمرة) المختلفة.

على خلاف الدول الاوروبية فان تاريخ البرازيل يرتبط باقتصادها، فهو المؤشر الرئيس على مستوى ونوع التحديث الذي اعتمدته، فهي دولة لم تؤسس لها مستعمرات خارج حدودها بل هي كانت مستعمرة برتغالية، ونموذجها بالحكم مستقر نسبيا منذ ثمانينيات القرن العشرين، اما اقتصادها فانه مع حجم مساحتها

(٨) ولد فرغاس في ١٩ نيسان١٨٨٢-٢٤ اب ١٩٥٤ شغل منصب رئيس البرازيل للمرة الاولى (٣ ايار١٩٢٣-١٥ تشرين الثاني١٩٢٦)، وشغل منصب الرئيس للمرة الثانية في المدة (٢٠ تموز ١٩٣٤-٢٩ تشرين الاول ١٩٤٥)، وفي المرة الثالثة للمدة من (٣١ كانون الثاني ١٩٥١- ٢٤ اب ١٩٥٤)، من اهم القابه (أب الفقراء)، من اهم جوائزه: قلادة رهبانية ايزابيلا الكاثوليكية عام ١٩٥٢، ووسام الصليب الاعظم الخاص من المانيا الاتحادية عام ١٩٥٣.

وحجم مواردها المتاحة يمكن ان تكون من بين القوى الكبرى، وهو ما صار يتضح من خلال استمرار النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري منذ تسعينيات القرن العشرين.

واقتصادياً، للبرازيل قدرات اقتصادية كبيرة، سواء من موارد اولية أو تنوع طبيعي أو موارد بشرية، والى جانب ذلك فان المؤشرات المتاحة توضح حجم الاقتصاد البرازيلي، فعلى صعيد ناتجها المحلي الاجمالي فأنه قد بلغ حوالي ١٥,٢٣٦ مليار دولار عام ١٩٦١ ويمثل ما نسبته ١,٠٦٪ من حجم الاقتصاد العالمي، وبلغ عام ١٩٨٠ نحو ٢٣٥,٠٢ مليار دولار أو نحو ٢,٠٩٪ من حجم الاقتصاد العالمي، ونحو ٦٥٥,٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ويمثل ما نسبته ١,٩٪ من حجم الاقتصاد العالمي، ونحو ٨٩١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ويمثل ما نسبته ١,٨ % من حجم الاقتصاد العالمي (**https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd?end=2005**).

لقد تميزت الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠ بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد، واتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة)؛ وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد. فعلى سبيل المثال، شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس Petrobras في عام ١٩٥٤، ومنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها، ومن ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠ نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية. غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإنهاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية (تييجو كافالاكانتي، ص ٧٨)

وخلال سبعينيات القرن العشرين استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال المقبلة. وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينيات واتسمت الفترة بين ١٩٨٠ ومطلع تسعينيات القرن العشرين بتجريب محاولات متعددة للسيطرة على التضخم المفرط الذي أدى إلى إطالة أمد حالة النمو البطيء والمتذبذب، وذلك قبل أن ينخفض التضخم في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وفي تسعينيات القرن العشرين تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرض المنتجين المحلين للمنافسة الخارجية. كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد(تييجو كافالاكانتي ، المصدر السابق، ص ٧٨).

ويذهب السفير البرازيلي في العراق: انور النحاس، للقول: "خلال حقبة الحرب الباردة كانت البرازيل تحت الحكم الدكتاتوري. وكان واضحاً خلال هذه الفترة أن هناك خمسة قادة عسكريين كل منهم لديه خطته الخاصة للنهوض بالبلد. ومن الخمسينيات إلى السبعينيات بدأت الصناعات الكبيرة تدخل إلى البرازيل، وكانت هناك العديد من الاستثمارات الاجنبية تدخل إلى البلاد، وفي السبعينيات من القرن الماضي كان هناك ما نسميه عندنا بالأعجوبة البرازيلية أو المعجزة البرازيلية، وفي الثمانينيات كانت هناك مشاكل اقتصادية بسبب المشاكل المالية والاقتصادية الدولية في هذهِ السنوات. فخلال عشرون عام تم تغيير العملات البرازيلية لخمس مرات، وتعويمها لثلاث مرات متتالية، وبعد أن سقطت الدكتاتورية العسكرية كانت هناك إنتقالة سياسية عصيبة جداً. وفي العام ١٩٩٤م كان هناك اجماع على ضرورة التعامل بجدية مع هذا التضخم الاقتصادي. وقدم أحد علماء الاجتماع (بيدرو سامبايو مالان) طرحاً متميزاً عندما تولى وزارة المالية كحلول للمشاكل الاقتصادية، وبموجبها تم انتقال البرازيل إلى الريال كعملة وطنية توازي الدولار الامريكي، وكانت تلك العملية تعتبر ولادة أو أساس النمو للاقتصاد البرازيلي، وبموجبها انفتح الاقتصاد إلى المنافسات الدولية، وأصبحت صناعاتنا

وخدماتنا أكثر كفاءة. وبعد مرور عدة أعوام تلاشى اثر التضخم، واصبحت هنالك صناعات كثيرة ناهضة، وبهذا استطاعت البرازيل أن تلحق بحركة العولمة في عام ٢٠٠٠، وبعد انتخاب الرئيس سلفا، استطاع التعمق أكثر بالاقتصاد، إذا لم تغير حكومته أي شيئاً من ناحية الخطة الاقتصادية الموضوعة من قبل سلفه، الا انها قامت بدفع المنح إلى العوائل، وخصوصاً الذين لديهم أطفال مقابل أن ينتقل الطفل إلى المدرسة، وبالإضافة إلى التعليم الذي كان يتلقاه الطفل كان يتلقى الغذاء. وكانت الأموال التي تعطى إلى العائلة تغطي أيضاً مقتضيات وحاجات العائلة،.. أن المال لم يكن يعطى للأب وإنما للأم دائماً، وكان السبب لان العديد من العوائل في البرازيل كان الاطفال يعيشون مع أمهاتهم. وهذه المنح العائلية ابتدأت بتحريك التجارة المحلية، وكان لها تأثير نبيل. واضافة إلى نشاطه السياسي قام الرئيس سلفا بإنشاء مجموعة من المؤسسات المتعددة، وبعد ستة عشر عاماً من الاستمرارية في نهج الحكومة الاقتصادي، كانت البرازيل قادرة على جلب ٤٠ مليون نسمة من الافراد الاشد فقراً إلى المساهمة الفعلية في الاقتصاد البرازيلي، وبعد ذلك بدأت الصحافة العالمية تلاحظ بأن هناك شيء يحدث في البرازيل وكما يقول الناس في البرازيل أن التبريكات الإلهية تحوم حول البرازيل بحيث تحولت من بلد غير اقتصادي إلى بلد اقتصادي أو قوة اقتصادية كبرى. ونحن الأن قد نكون البلد السادس أو السابع اقتصادياً في العالم. إلا أننا لازلنا بعيدين عن التنمية الاجتماعية التي تتمتع بها مثلاً فرنسا وايطاليا وغيرها. ليست هناك معجزة ما ترونه الأن في البرازيل هو ثمرة عمل جدي ومستمر. إن الديموقراطية التي حصلنا عليها عام ١٩٨٥ أخذت الكثير من الوقت والجهد حتى استقرت اليوم، وواحدة من مدخلات تطور الاقتصاد البرازيلي هي الانفتاح الاقتصادي تجاه رجال الأعمال ذوي الشركات الصغيرة،.." (**أنورنحاس، ٢٠١٢**)

المبحث الثاني: إطلاق التجربة التنموية الاقتصادية:

يبدأ الاقتصاد البرازيلي مع اكتشاف الارض في القرن السادس عشر، وغابات الامازون، وتم اكتشاف ثرواتها الكبيرة من: اخشاب واعشاب ومعادن، واغلب ما تم اكتشافه تم تصديره إلى اوروبا.

لقد تميزت الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠ بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد، واتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة)؛ وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد. فعلى سبيل المثال، شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس Petrobras في عام ١٩٥٤، ومنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها، ومن ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠ نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية. غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإنهاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية (Satya R, Pattnayak 1996 , p5).

ان اطلاق التجربة الاقتصادية البرازيلية انما تم في منتصف القرن العشرين عندما تم بناء مصانع كثيرة لتلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير، حتى حققت مستويات مهمة: من اكبر المنتجين والمصدرين للمواد الغذائية وخامات المعادن المختلفة عالمياً، تتمتع شركاتها بقدرة تنافس كبيرة في الاقتصاد العالمي، وهي رابع اكبر منتج للطائرات المدنية في العالم، ومصدر كبير للصناعات الكيمياوية، وعاشر اكبر مصدر للسيارات عالمياً، وشهدت البلاد ارتفاع في حجم احتياطي العملة الاجنبية من نحو ٦٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، كما شهدت انخفاض في مستوى الفقر من نحو ٦٣٪ عام ١٩٧٠، إلى نحو ٤١٪ عام ١٩٩٠، والى ٣٤٪ عام ٢٠٠٠، والى ٢١,٥٪ عام ٢٠٠٥، و ٧,٤٪ عام ٢٠١٥، اما مستوى الامية فبلغ نحو ٦٢٪% في الارياف، ونحو ٣٦٪ في المدن عام ١٩٧٠، وانخفض إلى نحو ٢٤,١٪ في الارياف، ونحو ٩,٠٥٪ في المدن عام ٢٠٠٥ (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠٠١**) إلى جانب تحسن متوسط دخل الفرد، ومؤشرات عديدة اخرى قابلة للملاحظة، مرتبطة بعوامل الصحة والخدمات، وارتفاع متوسط العمر للمواطن البرازيلي هو احد المؤشرات المهمة على التغيرات الملحوظة.

وخلال سبعينيات القرن العشرين استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال المقبلة. وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينيات واتسمت الفترة بين ١٩٨٠ ومطلع تسعينيات القرن العشرين بتجريب محاولات متعددة للسيطرة على التضخم المفرط الذي أدى إلى إطالة أمد حالة النمو البطيء والمتذبذب، وذلك قبل أن ينخفض التضخم في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وفي تسعينيات القرن العشرين تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرض المنتجين المحلين للمنافسة الخارجية. كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد(**تييجو كافالاكانتي، المصدر السابق، ص ٧٨**).

ورغم أن البلاد حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وحسنت بعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح التي امتدت من ١٩٩٦ وحتى (٢٠٠٣) فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة؛ ففي تلك الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مقداره ١,٩٪ سنويا في الوقت الذي كان معدل نمو الدخل الفردي يبلغ ٠,٤٪ سنويا. وقد حققت تجربة البرازيل - وغيرها من دول أميركا اللاتينية - تقدما متواصلا في إدارة الاقتصاد الكلي خلال تسعينيات القرن العشرين، غير أن هذه التجربة أظهرت أن استقرار الاقتصاد الكلي ليس كافيا بمفرده لتحقيق نمو متواصل في الإنتاجية. وعلى أية حال، فإن الاقتصاد البرازيلي الذي يزداد الطلب الخارجي على مواده الخام (زمن الأسعار المرتفعة، والنمو الاقتصادي العالمي ويتمتع بإصلاحات اقتصادية على المستوى التفصيلي - شهد نموا متواصلا في الدخل خلال السنوات الماضية. وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪ سنويا **(اوليفر ستوكنيل، ٢٠١٠ ، ص ١٨١)**

ان البرنامج الاقتصادي الطموح الذي تبنته البلاد، اوقعها في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، في مشكلة ارتفاع الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي بعد العام ١٩٧٤، والتي قامت السلطات بطلب قروض كبيرة، والتي برزت بشكل حاد عامي ١٩٨١- ١٩٨٢، وهو ما اوقع البرازيل في اشكالية عدم القدرة على السداد، اي تعثر البلاد اقتصاديا (باتريز ماتوس- ٢٠١٩، ص٢٩٩-٣٠٢)وبلغ الدين الخارجي نحو ٩٢ مليار دولار أو نحو ٣٩,٧٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، صاحبها ازمات متعددة ومنها ارتفاع التضخم من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣٥٪ عام ١٩٨٠، وبلغ الدين الخارجي نحو ١٥٧ مليار دولار أو نحو ٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٠، ووصل الدين الخارجي إلى مستوى ٤٢٨,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ أو نحو ١٥٪ من الناتج المحلي، والمجموع مع الدين الداخلي بلغ نحو ١٠٨٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي وهي ثالث اكبر دولة في العالم بحجم الدين العام إلى الناتج المحلي (بعد اليابان ٢٦١٪ وايطاليا ١٤١٪) الا انه لم يعد يمثل مشكلة خطيرة لان اغلب الديون بعد العام ٢٠٠٠ صارت مرتبطة بتسويات اوضاع تجارية مؤقتة وليس عن قروض طويلة الامد.

ويمكن أن يعود ذلك النجاح إلى عدة أسباب، أولها: أن حكومة الرئيس "لولا" تبنت سياسات مالية محافظة كسبت قدرا من الثقة في سوق الاستثمار البرازيلي؛ فالاستثمار الأجنبي زاد إلى مستويات قياسية مما أدى إلى انتعاش اقتصادي في البلاد. ثانيا: رغم الحجم الضخم للصادرات البرازيلية، تمثل البرازيل سوقا استهلاكية ضخمة بحجم يبلغ نحو ٢٠٠ مليون مستهلك، . ثالثا: رغم قوة وفاعلية القطاع الزراعي البرازيلي، فإن الصادرات البرازيلية تتجه نحو التنويع بشكل متزايد، بما في ذلك تصدير منتجات القيمة المضافة. ولعل أفضل مثال على ذلك شركة "إمبرير" البرازيلية وهي ثالث أكبر شركة إنتاج طائرات في العالم (**Miguel S. Wionczek, Y, 2019, p: 81.**)

ورغم الأزمة المالية العالمية، حقق الاقتصـــاد البرازيلي معدل نمو مقداره ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي يمثل قمة الأزمة وذروة العاصـفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام ٢٠٠٩. وبشـكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين ٤ و٥٪ أتبع: (الرابط).

وقد رافق نمو الاقتصـاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر ، فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل. ومن بين هذه الوسـائل برنامج الإعانات المالية المشـروطة للأسـر الفقيرة. وكان هذا البرنامج قد بدأ قبل وصـول الرئيس "لولا دا سـيلفا" إلى الرئاسـة، لكن يعود إلى "لولا" الفضـل في ضـخ طاقة أكبر في البرنامج والوصـول به إلى عدد أكبر من المستفيدين(المصدر نفسه، الصفحة نفسها)

وفي النهاية فإن البرازيل تنوع من محطات التصـدير وتوجهها إلى عدد كبير من دول العالم. وبشـكل تقريبي، تتجه هذه الصـادرات بنسـبة ١٥٪ إلى الولايات المتحدة، و ١٣ إلى الصـين، و ١٢٪ إلى الأرجنتين، و ٥ لهولندا، و٥٪ لألمانيا. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسـبة التصـدير إلى الصـين بقيت نسـب التصـدير إلى دول أميركا الجنوبية وأوربا والولايات المتحدة بنفس أهميتها، حيث تبقى أسـواقا تستقبل منتجات ذات قيمة مضافة- **(اوليفر ستونكيل، المصدر السابق، ص ١٨١)**

لقد حققت البرازيل على مدى العقدين (١٩٩٠-٢٠١٠) اسـتقرارا اقتصـاديا، تجلى بعض مظاهره في انخفاض معدلات التضـخم وتحقيق نمو اقتصـادي مرتفع وانخفاض نسـبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، فضـلا عن الحد من التفاوت في الدخول، وانحسـار نسـبي للفقر، كما أنها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تركت أثرا سـلبيا على عديد من دول العالم. وتبدو البرازيل لأول مرة في تاريخها مسـتعدة لامتصـاص الصـدمات الاقتصـادية الخارجية، تتسـلح في ذلك بسـعر صـرف مرن، واحتياط ضخم من العملات الأجنبية، وتناقص مسـتمر في نسـبة الدين إلى الناتج، وإدارة رشـيدة من البنك المركزي لمشـكلة التضخم **(تييجو كافالاكانتي ، مصدر السابق، ص ٧٧)**

يذهب الاكاديمي أندرو فيشر Andrew Fisher اكاديمي وباحث متخصص في شؤون امريكا اللاتينية، في تقييم التجربة النهضوية البرازيلية بالقول:"تبيّن حالة البرازيل المناقضة للحالة السابقة القيود التي تعاني منها البلدان المتأخرة في التحول للتصنيع في غياب الإمدادات الكافية من التمويل المستقر والمعقول التكلفة. كانت السبعينيات هي الفترة الاستثناء الوحيدة التي شهدتها البرازيل من هذه القاعدة، وذلك عندما مرّت البلاد بأوضاع ماليّة سخيّة رغم التراجع الحاد بعد أزمة الديون عام ١٩٨٢. ولم تعاني البرازيل الا من ارتفاع كلفة أسعار النفط كسبب للعجز التجاري الا انها اتجهت للتوسيع ببدائل الطاقة المنتجة محليا: الطاقة النووية والكهرومائية وغيرها من الطاقة البديلة المتجددة، ولجأت الدولة بعد العام ١٩٨٢ إلى تحويل الديون إلى استثمارات، والتوسع بقبول الاستثمارات الاجنبية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ووصل حجم التدفق إلى مستويا كبيرة، حتى اصبح نحو ٩٢٪ من سوق السيارات البرازيلي مملوك لمستثمرين اجانب، وفقاً لاحصاءات العام ١٩٩٥، .." **(أندرو فيشر، ٢٠١٨)**

ان اشهر رواد التحديث في البرازيل هم اثنان، وهما: الرئيس إميليو غاراستازو ميديسي (٤ كانون الاول ١٩٠٥- ٩ تشـرين الاول ١٩٨٥) والذي تولى الحكم بين ٣٠ تشـرين الاول ١٩٦٩- ١٥ آذار ١٩٧٤، والرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (٢٧ تشرين الاول ١٩٤٥- ..) والذي تولى الحكم بين ١ كانون الثاني ٢٠٠٣- ١ كانون الثاني ٢٠١١، اما الرئيس الرئيس إميليو غاراستازو ميديسي فانه انطلق بدعم تاسيس الصناعات التي يمكن ان تقدم دعم حقيقي للاقتصاد البرازيلي، ورفع الناتج المحلي بمعدلات كبيرة، مما قلص من مستوى الفقر والامية(**محمد صـادق إسـماعيل، ، ٢٠١٣، ص١١١**) اما الرئيس لولا دا سـيلفا، فانه تولى الحكم والبرازيل قد شـهدت بعض الارتباك الاقتصادي بفعل السياسات الاقتصادية السلبية التي عاشتها نهاية التسعينيات، وعمل الرئيس لولا دا سيلفا على ايجاد حلول لمشاكل البلاد الاقتصادية، فالرئيس السابق للبرازيل كاردوسو ترك للرئيس لولا دا سيلفا

تركة ديون كبيرة، وخطة بالاعتماد على اسواق المال اسهمت باضعاف النمو في البرازيل، فارتفع التضخم وارتفع معدل الفقر والامية، نسبياً، وهو ما دفعه إلى تنفيذ برنامج اصلاحي يقوم على **(محمود، ٢٠١٤، ص٨٥)**.

١. برنامج التقشف، وفقا لخطة مشتركة مع صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي التي ظهرت مستهل القرن الواحد والعشرين، مقابل قروض بلغت ٢٠٠ مليار دولار بصيغة استثمارات مباشرة بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١١، وتسببت تلك الاستثمارات بتحقيق نسبة نمو تجاوزت الـ ٦٪ خلال تلك المدة، وارتفعت الطاقة الإنتاجية للدولة، وقلت البطالة والفقر، وارتفع حجم احتياطي العملات الاجنبية الذي صارت تملكه البرازيل.

٢. تغيير سياسات الاقتراض، اذ تحولت البرازيل إلى سياسة منح القروض للمستثمرين المحليين لاطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة في البلاد، وهو ما اسهم بخفض ٨٠٪ من مستوى البطالة القائم قبل عام ٢٠٠٢، كما ارتفع نسبة متوسط الدخل بنسبة ٦٨٪ بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠١١.

٣. التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن، نفذت الحكومة برامج طموحة لرفع انتاجية اسواقها من المواد الغذائية، حتى اصبحت من المصدرين المهمين في العالم، خاصة على صعيد البن وأنواع من الفواكه، واتجهت في العام ٢٠٠٣ إلى توسيع استثماراتها في اسواق الطاقة والتعدين، وهو ما اسهم بارتفاع صادراتها للعالم وتقليل وارداتها.

٤. التوسع في الصناعة، وخاصة في حقل صناعات: تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، اي التي لا تتطلب مستوى متقدم من الخبرات التكنولوجية، واتجهت إلى تطوير دخولها إلى حقل الصناعات فائقة التكنولوجيا، مثل: صناعات السيارات والطائرات، حتى اصبحت شركة (امبراير Embraer)، لصناعة الطائرات المدنية ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية في العالم بعد إيرباص وبوينغ، وحجم سوقها نحو ٣٧٪ من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا اللاتينية عام ٢٠١٠.

٥. تنشيط السياحة، اذ اخذت تهتم البرازيل بهذا الحقل، حتى يسهم بتعريف العالم بالدولة وصناعاتها وثقافاتها، ويوفر فرص عمل اضافية، ويدر عملة اجنبية، وتدفق على البلاد نحو ٥ ملايين سائحاً في عام ٢٠٠٥ فقط، وهو ما يجعل البرازيل بالمرتبة ٤٢ عالميا، وهي مرتبة ما زالت متدنية قياسا بدول اخرى مثل المكسيك التي تدفق اليها نحو ٢٢ مليون سائح في ذات العام.

٦. برنامج الاعانات الاجتماعية، ورفع مستويات الدخل، وقد وسع الرئيس لولا دا سيلفا من تلك الاعانات من نحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١,٩٪ منه، مستهدف الاسر الفقيرة، بمنحها نحو ٤٠٪ من الحد الأدنى للأجر في البلاد شهرياً، وبلغ عدد المستفيدين منه نحو ١١ مليون أسرة، أو ٣٣٪ من الشعب البرازيلي، وهو ما تسبب بحراك اجتماعي مهم في البلاد، اذ قلص الفقر إلى ادنى مستوى ممكن، واتجه الرئيس إلى رفع الحد الادنى للاجور بنحو ٣٢٪ في العام ٢٠١٠، واتجه إلى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية، اي ان سياسة الحكومة قامت في منظورها للعدالة الاجتماعية لرفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم.

٧. برنامج التكتلات الاقتصادية، وحتى تقوم بدعم الاقتصاد، اتجهت الحكومة البرازيلية إلى تشكيل ما عرف بـ: البريكس BRICS، شهر حزيران من العام ٢٠٠٩ مع كل من: روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهذه الدول تملك أكبر اقتصاديات نامية في العالم، وحجم اسواقها كبيرة جدا تقارب الثلاث مليارات انسان، وناتجها المحلي الاجمالي يزيد على الناتج المحلي للولايات المتحدة ويتوقع ان تبلغ الصين المرتبة الاولى في الاقتصاد العالمي وتليها الهند والبرازيل في منتصف القرن الواحد والعشرين.

٨. الانتقال من استراتيجية النمو الشاملة إلى استراتيجية دعم اهداف التنمية المستدامة، وهو اتجاه يقوم على ادراك اهمية وضعها لمنظومة المناخ في الارض بحكم وجود غابات الامازون، وهو اتجاه دفع البرازيل بعد ان اقامت قاعدة صناعات وطنية كبيرة إلى الاتجاه إلى دعم عملية صناعات مختلفة لا تضر بالبيئة وتقوم على دعم

حضـــور الطاقة البديلة والاســـتثمار في التكنولوجيا عالية الكثافة في المعلوماتية، والاهتمام بالبيئة، والاهتمام بالتعليم عبر رفع الانفاق عليه من ٣,٨٪ من الناتج المحلي الـة نحو ١٠٪، في خطة عام ٢٠١٠.

ورغم كل ما حققته البرازيل على صـــعيد نهضـــتها خلال العقود الســـبعة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، الا انها تدرك ان هنالك معوقات تقف في وجه نهضـــتها ترتبط بعدم الانغماس بالمشـــاكل الســـياســـية الدولية والاقليمية، والتركيز على البعد الاقتصـادي، اذ اكدت سـياسـات الدولة على: تعزيز النهوض بالاقتصـاد الوطني، وتعزيز التكامل في الاطار الاقليمي اذ شـجعت على تاسـيس: UNASUR اي اتحاد دول أمريكا الجنوبية في ٢٣ ايار ٢٠٠٨، وهي (الارجنتين، بوليفيا، البرازيل، شـيلي، كولومبيا، الاكوادور، غويانا، برغواي، بيرو، سـورينام، ارغواي، فنزويلا) بهدف دعم التكامل وتعزيز العلاقات بين دول أمريكا الجنوبية، والتعاون المتعدد الاطراف، وعدم الصدام مع المصالح والسياسات الامريكية (رغم ان الرئيس لولا سيلفا) اقترح عام ٢٠٠٨ على دول امريكا اللاتينية انشـــاء حلف اقليمي يوازي حلف الناتو، وهو ربما يعكس طموح برازيلي مســـتقبلي للزعامة في امريكا اللاتينية، بحكم ان القدرات العسكرية البرازيلية تعد الاكبر من بين كل دول امريكا اللاتينية، اذ تنفق نحو ٢٤,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، وهي بالمرتبة الحادي عشـــر عالمياً أو ١,٣ % من حجم الانفاق العالم، وهي من بين الدول الكبرى المصدرة للسلاح عالمياً **(الربيعي، ٢٠١٧، ص١٢١)**

مما سبق يمكن الخروج بالنتيجة الاتية، ان اهم ما في تجربة البرازيل في التحديث هي:

١. الاعتماد على تعزيز مكانة الاقتصاد.
٢. الاهتمام بالتصنيع.
٣. تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي للنهوض الاقتصادي.
٤. العمل على تحقيق التنمية المستدامة كهدف سياسي واقتصادي وانساني.
٥. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

الخاتمة والاستنتاجات:

تناول البحث تجربة التحديث في البرازيل، وهي من اهم تجارب التحديث حول العالم ومن انجح التجارب في قارة امريكا الجنوبية، اذ حولت الاقتصاد البرازيلي من اقتصاد ضعيف بسبب سيطرة العسكر علي مقوماته الى اقتصاد قوي يقوده رئيس منتخب اسهمت شخصيته القوية وبرامجه الناجحة في انقاذ الاقتصاد البرازيلي من تخلفه.

وبنهاية البحث يمكن القول ان الدورة الاقتصادية للاقتصاد البرازيلي مرت بالمحطات الاتية:

١. في المدة بين عامي ١٥٠٠- ١٦٤٠ كان الاقتصـاد يعتمد على تصـدير الخشـب والسـكر وبعض الموارد الاولية المعدنية، اذ لم تكن البرتغال تشـهد ثورة صـناعية، انما كانت متقدمة بعوامل ومقومات القوة على غيرها من الدول، وكانت قضايا الاستعمار تركز على نهب الثروات والموارد الاولية لدى الشعوب والاراضي المستهدفة.

٢. ثم اتجه الاقتصـاد البرازيلي للارتباط بتجارة السـكر والبن والعلاقة مع الاقتصـاد الامريكي بين عامي ١٨٧٠-١٩٣٠، فبعد مرحلة الاسـتقلال عام ١٨٢٢، اخذت البرازيل تعمل على بناء اقتصـاد وطني، الا انها لم تكن تعيش ثورة صـناعية على غرار ما جرى في اوروبا والولايات المتحدة، بل وجدت البرازيل نفسـها داخلة في شـبكة علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة مدت انشطة شركاتها إلى البرازيل بكثافة.

٣. ثم خاض الاقتصـاد البرازيلي بتجربة التصـنيع الكبيرة بين عامي ١٩٤٥- ١٩٦٥، مسـتغلا اشـكاليات الحرب العالمية الثانية والتي انتهت إلى ضرب التجارة الدولية بشكل كبير، فقررت السلطات في البلاد الاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

٤. ودخل الاقتصـاد بمرحلة ركود محدودة حتى العام ١٩٦٧ لينطلق بنمو كبير خلال فترة ولاية الرئيس الجنرال إميليو غاراسـتازو ميديسـي (٤ كانون الاول ١٩٠٥- ٩ تشـرين الاول ١٩٨٥) وصـولا إلى عام ١٩٧٤، وحقق خلال تلك المدة فقط نموا قدر بنحو ٦٠٪ في الناتج المحلي الاجمالي بنسـبة نمو سـنوي تفوق الـــ ١٠٪، وتعزى اغلب

مقومات الازمة الاقتصادية إلى ارتفاع تدخل الجيش بالحياة الاقتصادية والسياسية، الا ان البلاد سرعان ما خرجت من تلك الازمة لتشهد نموا سريعا وكبيرا في كل القطاعات، مستثمراً المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.

٥. ووقع الاقتصاد بازمة الديون ثم التضخم والركود وصولا إلى عام ١٩٩٣. عندما طلبت الحكومة قروضا كبيرة من مؤسسات التمويل الدولية من دون ان تستغلها لاغراض تنموية، وتلاها ارتفاع معدلات التضخم نتيجة تدخل الجيش بالسياسات الاقتصادية مما شكل عبء اقتصادي كبير على البلاد.

٦. وفي العام ١٩٩٣ تم اطلاق برنامج طموح للنهوض الاقتصادي، وتم اطلاق ما يعرف بـــ (خطة الريال)، وهي مرحلة شهدت تراجع دور الجيش عن الحياة السياسية، واصبح الحكم بيد حكومات مدنية، التي تبنت سياسات اقتصادية رأسمالية، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، وعملت البرازيل على خصخصة وتحرير الاقتصادي، وقبول التوسع بتدفق الاستثمار الاجنبي، متاثرة بوصفات وتوجهات صندوق النقد والبنك الدوليين للخلاص من تركة الديون المتراكمة من سبعينيات القرن العشرين، وهو ما أدى نتائج متناقضة: ارتفاع الناتج المحلي مقابل ارتفاع البطالة، وانتهت الحكومة الى: أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نمواً حقيقياً في الاقتصاد والإنتاج، ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة و الفقر والديون والتضخم، وعليه قدم الرئيس الأسبق (فيرناندو أنريك كاردوسو (١٨ حزيران ١٩٣١- كانون الثاني ٢٠٠٥)) تولى الحكم بين (١٩٩٥-٢٠٠٢) خطة سماها: خطة الريال ، لدمج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي، عبر تبنى سياسات السوق الحر، ورفع حجم الاستدانة من الخارج بنحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ فقط، وطرح سندات الدين الحكومية مما رفع الدين الداخلي بنسبة ٩٠٠٪ وهو ما تسبب بنمو قطاع المال دون نمو الانتاج الصناعي الحقيقي، وكل مكتسبات سوق المال انتهت بازمة اسواق المال العالمية بين عامي ١٩٩٧- ١٩٩٩.

خريطة رقم (١): دولة البرازيل

المصدر: يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية الامريكيتين، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٩.

المصادر:

أحمد محمد عبد العال، جغرافية التنمية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١

أندرو فيشر، الدين والنمو في البرازيل، ترجمة عروة درويش، بتاريخ: ٢١ ايار ٢٠١٨، على الرابط.

انطونيو دا روتشا، النظام السياسي في البرازيل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤،

أنور نحاس، التجربة البرازيلية.. أسباب الصعود، المعهد العراقي لحوار الفكر، تموز ٢٠١٢، على: الرابط.

اوليفر ستوكنيل، التهديدات الخارجية، المهددات الاستراتيجية المحيطة بالبرازيل، ضمن كتلب: البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية، تحرير محمد عيد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠

باتريز ماتوس- مورين سانتوس، البرازيل، من استراتيجية النمو الشاملة البرازيلية إلى اهداف التنمية المستدامة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، جامعة النهرين، ٢٠١٩،

تييجو كافالاكانتي، اقتصاد البرازيل.. مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى ، ضمن كتاب: البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية، تحرير محمد عيد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠

صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية في البرازيل، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤، ص٨٥ وما بعدها. وايضا:

عاطف معتمد عبد الحميد، مدخل تعريفي: ملامح دولة تصنع المستقبل، ضمن كتاب: البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية، تحرير محمد عيد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠،

كوثر عباس الربيعي، نهضة دول امريكا الجنوبية: دراسة حالة البرازيل، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥ و ٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧،

ماجد رداوي، الهجرة العربية إلى البرازيل ١٨٧٠-١٩٨٦، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.

محمد الجابري، موسوعة دول العالم "حقائق وأرقام"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجيزة، ٢٠٠٣

محمد بن ناصر العبودي، الرحلات البرازيلية في جنوب البرازيل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠١٧،

محمد صادق إسماعيل، التجربة البرازيلية... قراءة في تجربة لولا دي سيلفا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣

إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، ايلول ٢٠١٥، على: الرابط.

تنفيذ المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد: البرازيل، رقم الوثيقة: (E/1990/5/Add.53)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠٠١.

Resources:

Ahmed Mohamed Abdel Aal, Geography of Development, Jazirat Al Ward Library, Cairo, 2011.

Andrew Fisher, Religion and Growth in Brazil, translated by Orwa Darwish, dated: May 21, 2018, on the Link.

Antonio da Rocha, The Political System in Brazil, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2014,

Anwar Nahhas, The Brazilian Experience. Reasons for the Rise, Iraqi Institute for Dialogue of Thought, July 2012, on: the Link.

Oliver Stocknell, External Threats, Strategic Threats Surrounding Brazil, in the book: Brazil, the Rising Power in Latin America, edited by Mohammed Eid Al-Ati, Al Jazeera Center for Studies, 2010

Patriz Matos-Maurin Santos, Brazil, from the Brazilian Comprehensive Growth Strategy to Sustainable Development Goals, Political Issues Magazine, Issue 56, Al-Nahrain University, 2019

Tigo Cavalcante, Brazil's Economy. Elements for Rising to the Ranks of Superpowers, in the book: Brazil, the Rising Power in Latin America, edited by Mohammed Eid Al-Ati, Al Jazeera Center for Studies, 2010

Sadfa Mohammed Mahmoud, The Renaissance Experience in Brazil, Nama Center for Research and Studies, Riyadh, 2014, p. 85 and beyond. Also:

Atef Moatamed Abdel Hamid, Introductory Introduction: Features of a State that Makes the Future, in the book: Brazil, the Rising Power in Latin America, edited by Muhammad Eid Al-Ati, Al-Jazeera Center for Studies, 2010,

Kawthar Abbas Al-Rubaie, The Renaissance of South American Countries: A Case Study of Brazil, Political and International Journal, Issue 35 and 36, Al-Mustansiriya University, 2017,

Majid Radawi, Arab Immigration to Brazil 1870-1986, Dar Talas, Damascus, 1989.

Muhammad Al-Jabri, Encyclopedia of the World Countries "Facts and Figures", Center for Professional Expertise in Management, Giza, 2003

Muhammad bin Nasser Al-Aboudi, Brazilian Journeys in Southern Brazil, Al-Khanji Library, Cairo, 2017,

Muhammad Sadiq Ismail, The Brazilian Experience... A Reading of the Experience of Lula da Silva, Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 2013

Gross Domestic Product (Current Value in US Dollars), World Bank, September 2015, at: Link.

Implementation of the International Institute for Economic, Social and Cultural Rights, Initial reports submitted by States parties under articles 16 and 17 of the Covenant: Brazil, Document No.: (E/1990/5/Add.53), United Nations Economic and Social Council, August 2001.

Brazil, International Religious Freedom Report. U.S. Department of State. 8 November 2005, in: Link.

Efobi Uchenna, Matthias Nnadi, Economics and Political Implications of International Financial Reporting Standards, Business Science Reference,2016, p:306-307.

Jon S. Vincent ,George Woodyard, Culture and Customs of Brazil, Greenwood, London, 2003,

Miguel S. Wionczek, Luciano Tomassini, Politics and Economics of External Debt Crisis: The Latin American Experience, Routledge, N. Y, 2019, p: 81.

Peter T Kilborn, Times ،Special to The New York, Brazil's Economic 'Miracle' and Its Collapse", The New York Times, in : Link.

Richard Graham, Patronage and Politics in Nineteenth-Century Brazil, Stanford University Press, California,

Robert M. Levine ,John J. Crocetin ,Robin Kirk, The Brazil Reader: History, Culture, Politics, London: Latin America Bureau, 1999.

Satya R, Pattnayak، Globalization, Urbanization, and the State: Selected Studies on Contemporary Latin America, University Press of America, 1996.

Stockholm International Peace Research Institute, table "The fifteen major spenders in 2015, in: Link.

William Jaynes: David W. Robinson, International Handbook of Protestant Education. Springer, Heidelberg Berlin, 2012.